العـدد (٣٣)، الجـزء الاول، مايـو ٢٠٢٥، ص ص ١٧٣ - ٢٠٩

تصور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية

إعـداد

د/ عـواطف علـي السيـف العوفـي

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك ، كلية التربية ، جامعة القصيم

لولوه ابراهيم الصمعانـي

باحثة دكتوراة في الفلسفة بالقيـادة التـربويـة ، كلية التربية، جـامعة القصيم

هدى سلامه الرفاعي

باحثة دكتوراة في الفلسفة بالقيـادة التـربويـة ، كلية التربية، جـامعة القصيم

تصور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية

د/عواطف علي السيف العوفي &(*) لولوه الصمعاني(**) & هدى الرفاعي(***)

ملخـــــــص

هدفت الدراســة إلى تقديم تصــور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصـفي التحليلي، واقتصـرت الدراسـة على مجموعة من الدراسـات العلمية التي تناولت تمويل التعليم بالجامعات في المملكة العربية السعودية، ومقارنته بتمويل التعليم في الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، ومجموعة من المواقع الإلكترونية الحكومية. وبناء على تحليل الدراسـات السـابقة توصـلت النتائج إلى الاسـتفادة من الخبرات الدولية في الآتي: توسـيع الشراكات والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، والاستفادة من بعض المرافق الجامعية وتأجيرها لمؤسسات القطاع الخاص وأفراد المجتمع بما يضمن مصلحة الطرفين، وكذلك توفير بدائل غير تقليدية لتمويل أنشـطتها وبرامجها وخططها الإسـتراتيجية، ومن أبرز هذه البدائل ما يلي: دعم مراكز الأبحاث في الجامعة ماديا ومعنويا، تبني مشـاريع حاضـنات الأعمال لاسـتقطاب خريجي الجامعة في مختلف التخصصات المهنية، التوسع في إنشاء كراسي البحث العلمي، تقديم القروض الدراسية الميسرة لطلبة الجامعة، والتوسع في مشاريع الوقف الخيري بما يسهم في زيادة إيرادات الجامعة، تسويق أنشطة وبرامج الجامعة إعلاميا، ترسيخ مبادئ وثقافة الرقابة والمحاسبية بما يسهم في حسن استثمار موارد الجامعة.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، الجامعات الحكومية، الخبرات العالمية.

(*) أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك ، كلية التربية ، جامعة القصيم

(**) باحثة دكتوراة في الفلسفة بالقيادة التربوية ، كلية التربية، جامعة القصيم

(***) باحثة دكتوراة في الفلسفة بالقيادة التربوية ، كلية التربية،جامعة القصيم

A proposed vision for financing education in Saudi universities in light of some international experiences

Lulu Al-Samaani &Dr. Awatif Al Saif & Huda Alrefaie &

Abstract

The study aimed to present a proposed vision for financing education in public universities in the Kingdom of Saudi Arabia in light of some international experiences. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was used. The study was limited to a group of scientific studies that dealt with financing education in universities in the Kingdom of Saudi Arabia, and comparing it to financing education in The following countries: the United States of America, Japan, Germany, and a group of government websites. Based on the analysis of previous studies, the results reached the benefit of international expertise in the following: expanding partnerships and cooperation with private sector institutions, benefiting from some university facilities and leasing them to private sector institutions and community members in a way that guarantees the interest of both parties, as well as providing non-traditional alternatives to finance their activities, programs and strategic plans. The most prominent of these alternatives are the following: supporting research centers at the university financially and morally, adopting business incubator projects to attract university graduates in various professional specializations, expanding the establishment of scientific research chairs, providing soft study loans to university students, and expanding charitable endowment projects in a way that contributes to increasing... University revenues, marketing the university's activities and programs in the media, and establishing the principles and culture of control and accounting in a way that contributes to the proper investment of the university's resources.

Keywords: education financing, public universities, international experiences.

مقـــدمـــــة الـدراســـة:

يتفق غالبية العاملين في المجال الاقتصـــادي والتعليمي على أن التعليم يعتبر اســتثمارًا في تطوير القدرات البشرية ويعمل على تحقيق العوائد الاقتصـادية، وهذا المفهوم الجديد قد غير النظرة الاقتصادية تجاه التعليم، حيث أصبح يُنظر إليه كعملية استثمارية تسعى إلى تعزيز تطور المجتمع وتنمية قدراته البشــرية، وليس مجرد خدمة تقدم للأفراد بالمجتمع، بالإضـــافة إلى ذلك، فإن الأفراد أصـبحوا يرون التعليم على أنه مصـدر للفوائد المباشـرة وغير المباشـرة، سـواء كانت مادية أو معنوية.

وتواجه الجامعات في مختلف دول العالم ضـــغوطا مجتمعية كبيرة نتيجة لازدياد الطلب على التعليم العالي، في مقابل تناقص المخصـصـــات المالية. ونظرا لأن تزايد الطلب على التعليم العالي في معظم بلدان العالم يفوق الموارد المخصـــصـــة لتمويل مؤســـســـاته وبخاصـــة في ظل الظروف الاقتصـــادية التي قد تواجهها؛ فإن ذلك قد لا يمكنها التوســـع في التعليم العالي في ظل عدم كفاية التمويل، وما سيترتب سلباً على كفاءة مخرجاته، ونتيجة لهذا الوضـع لجأت مؤسسات التعليم العالي إلى رفع الكفاءة والترشيد في استخدام الموارد المتاحة، والاعتماد على مصادر تمويل غير تقليدية، ولقد صاحب التوسع والتطور الذي حدث في مجال التعليم العالي في الدول المتقدمة منذ منتصف السبعينات عدم الاعتماد على الموارد الحكومية (عبدالجواد ومبروك، ٢٠٢٢).

وتعاني أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها الكثير من الصـــعوبات والمشـــكلات التي تؤثر في مســـتوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وإن اختلفت بالطبع درجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى، حيث يعد الإنفاق على التعليم العالي من أعقد المشـكلات التي يواجهها التعليم العالي الحكومي، وأكثرها إثارة للجدل خاصـــة في ظل الظروف الاقتصـــادية الراهنة؛ إ ذ إن هناك جدلا لا يتوقف بين أنصـــار الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضـــوع فبعضـــهم يعالج هذه المســـألة من منظور اقتصـــادي بحت، داعيا إلى إلغاء المجانية، وتحميل الطالب وأسـرته نفقات تعليمه، وربط التعليم العالي باحتياجات ســـوق العمل ومتطلبات الصـــناعة والتجارة، والتوســـع في فتح الجامعات الخاصـــة، وبعضـــهم الآخر ينطلق من منطلق اجتماعي منادياً بالإنفاق العام والتوسـع في القبول

لتحقيق ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، واخرين يؤكدون على الجدارة والأهلية في القبول والتمويل المتنوع (السهلاوي، ٢٠٠٠).

ويبدأ إصلاح التعليم من توفير التمويل الكافي لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الرامية إلى إتاحة التعليم للجميع وبالجودة المطلوبة، شرط أن يتمتع هذا التمويل بالاستمرارية والتصاعدية حتى يفي بالاحتياجات المتزايدة للخدمات التعليمية في ظل تزايد أعداد المستحقين للتعليم.

ومن مبادئ رؤية المملكة ٢٠٣٠ ترشيد الإنفاق، وتعزيز المساءلة، ودعم الجودة في التعليم، لذلك فالمملكة العربية السعودية تسعى في الوقت الحاضر إلى خلق البدائل في تمويل التعليم من خلال تطبيق برامج الخصخصة العامة دون التأثير في جودة التعليم؛ وذلك لتطويره وتقديم ما يطمح إليه المواطن، إذ تسعى وزارة التعليم بالمملكة لدراسة آليات التمويل في بعض الدول، والتعاون مع المنظمات الدولية كاليونيسكو وغيرها، وذلك لرسم بدائل تمويل تعليمية في خصخصة التعليم (عقبة، ٢٠٢١).

ولقد حظي قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية باهتمام خاص من الدولة تمثل ذلك في خطط التنمية التي منحت التعليم الكثير من الامتيازات والمزايا ودعمته بشتى الطرق وأنفقت عليه إنفاقاً سخياً حيث بلغ مخصص قطاع التعليم بشكل عام في ميزانية العام ٢٠٢٣ م ما مقداره ١٨٩ مليار ريال (بيانات ميزانية الدولة بوزارة المالية، ٢٠٢٣).

وعليه نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في الميزانيات المخصصة للتعليم في المملكة العربية السعودية، وهذا قد يُعد ضغطًا على ميزانية الحكومة، وبناءً على ذلك، تم التفكير في تطوير مصادر تمويل بديلة للتعليم بهدف تخفيف العبء عن الميزانية العامة، وتعزيز البدائل التمويلية الأخرى التي قد تسهم في توفير التمويل للجامعات في المملكة العربية السعودية.

حيث انه بالرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم إلا أنها لا تزال غير قادرة على مجابهة الطلب الاجتماعي الكبير نحوها ومقابلة التكاليف العالية لها، مما يضع الحكومات وخاصة النامية أمام ضغوط شديدة، ويتفق التربويون والاقتصاديون على وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم تستدعي اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تحول دون تفاقمها في المستقبل المنظور أو البعيد.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك بعض التحديات في تمويل التعليم الجامعي؛ منها: التضخم، وعدم قدرة الحكومات والأسر على تمويله؛ نتيجة تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم العالي، او الانفجار السكاني والتعليمي، وضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وزيادة النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية (عقبة، ٢٠٢١).

وتمثِّل قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التي تواجه كثيراً من بلدان العالم على رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي، فضلاً عن استناد أنماط التمويل في جامعات العالم المرموقة على تجارب من الخبرة والشراكة بين المؤسسة الجامعية والبيئة الاقتصادية، وبالنظر لواقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية يقتصر التمويل على مصدر رئيسي متمثل في التمويل الحكومي، والقليل من المصادر الثانوية، وفي المقابل يتزايد الطلب المجتمعيّ على التعليم الناجم عن الزيادة السكانية (البشر، ٢٠٢٣).

وبناءً على أهمية تمويل التعليم وتأثيره الكبير في عمليات الإصلاح والتطوير بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وانعكاساته الفعالة على العملية التعليمية بتلك الجامعات، خاصة في عصرنا الحالي، حيث يساهم التمويل الفعال في رفع مستوى الإنجاز لتلك الجامعات، لذلك تسعى هذه الدراسة الى تقديم تصور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية.

مشكلة الدراسة:

تحرص وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية على تطوير المؤسسات التعليمية؛ ومنها الجامعات، كجزء أساسي من عملية تطوير المملكة العربية السعودية ومواكبة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا وتحقيق اهداف التنمية، الأمر الذي يتطلب دعمها وتمويلها بالقدر الكافي التي يتناسب مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وتعد وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية هي المرجع الاساسي للتعليم في المملكة، وتنص الوثيقة في بعض موادها على أهمية ربط التعليم بجميع مراحله بخطط التنمية العامة للدولة، وان من اهداف التعليم العالي اعداد مواطنين اكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم تجاه بلادهم وأمتهم الإسلامية والاهتمام بالبحث العلمي والإنتاج

العلمي للارتقاء بالبلاد، وهذا يتطلب توفر تمويلاً فعالاً لدى الجامعات للعمل على تأهيل الطلاب وتشجيع الباحثين على الإنتاج العلمي.

وتسخر المملكة العربية السعودية ميزانيات ضخمة للتعليم من اجل تحقيق أهدافه، ولكن التعليم أصبح يواجه انواعاً من التحديات، منها تحمل الحكومة بالمملكة العربية السعودية عبء تمويل التعليم بجميع مستوياته بما في ذلك التعليم العالي (الحربي، ٢٠١٧)، وان اعتماد تمويل الجامعات بشكل أساسي على التمويل الحكومي؛ والذي يتأثر بأسعار النفط وتقلباته، قد يسبب هذا الامر بعض الارباك للجامعات من حيث القدرة على التخطيط للمستقبل الجامعي؛ نظراً لعدم استقرار التمويل.

وفي ضـــوء التغيرات الســـريعة والمتلاحقة التي تشـــهدها الجامعات بالمملكة العربية السعودية، وحصولها على امتيازات جديدة يتمثل بعضها في تنويع مصادر تمويلها الا ان تمويل الجامعات لايزال يواجه بعض التحديات، كما دلت نتائج دراســـة (المالكي، ٢٠١٣) من ارتفاع كلفة الخدمات التعليمية، والمتمثل في ارتفاع نصـــيب الفرد من الانفاق التعليمي، وما جاء في دراســـة (العتيبي، ٢٠١٨) من ازدياد حجم الانفاق على التعليم بجميع مراحله، وهذا ما اكدته دراسة الخليوي والعريفي والسالم والتويجري (٢٠٢١) التي استهدفت التعرف على واقع تمويل التعليم في السعودية وامريكا وفنلندا واليابان والاستفادة من تجاربهم لتقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم، حيث كان من اهم نتائجها ان المملكة العربية السعودية تتفوق على تلك الدول في نسبة تمويل التعليم من الميزانية الحكومية، وان اعتمادها على التمويل الحكومي كان بدرجة كبيرة مع وجود مصادر خاصة محدودة جدا.

ولكن بالرغم من الجهود المبذولة التي تبذلها وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تمويل قطاع التعليم الجامعي، الا انه لا يمكن الاســـتمرار في الاعتماد على التمويل الحكومي كمصدر رئيسي، وذلك بناءً على ما اشارت له دراسة (الشنيفي، ٢٠١٨)، وما أكدته العديد من الدراسات الأخرى؛ مثل دراسة (الجهني، ٢٠٢٢)، و(شامي، ٢٠١٨)، و(الدهمش، ٢٠٢٢).

كما اوصـــت دراســـة (عبدالجواد ومبروك، ٢٠٢٢) بمنح الجامعات صـــلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة دون الارتباط بالإجراءات الرسمية المعقدة، وهذا

ما أكدته دراسة (البابطين، ٢٠١٩) في نتائجها؛ ان اهم التحديات التي تواجه نظام تمويل التعليم الجامعي هو ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي على التعليم بدرجة كبيرة مما يمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة، وعليه فقد اوصت دراسة (الجهني، ٢٠٢٢) بضرورة الاستفادة من النماذج العالمية والوطنية في تمويل التعليم.

وبناءً على ما سبق، وعلى ما أشارت له هذه الدراسات؛ من وجود حاجة ماسة لتنويع المصادر وايجاد بدائل أخرى لتمويل الجامعات، وذلك مواكبةً لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وبناءً على المتغيرات الحالية التي تستوجب دراسة مصادر تمويل التعليم في الجامعات، واهمية تنويع مصادرها للحصول على مستوى عالي من التعليم الجامعي، تظهر لنا الحاجة إلى دراسة مصادر التمويل للتعليم بالجامعات في عدد من الدول المتقدمة والاستفادة من الخبرات العالمية للجامعات في تلك الدول؛ والمتمثلة في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا؛ للاستفادة من جوانب القوة من تمويل النظام التعليمي بالجامعات في تلك الدول، والخروج بتوصيات قد تفيد في تمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، واقتراح بدائل لتطوير التعليم بالجامعات الحكومية لدينا؛ وعليه تتمحور مشكلة الدراسة حول الحاجة الى تقديم تصور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية.

أسئلة الدراسة:

بناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة إلى تقديم تصور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية، والاجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما الخبرات العالمية في تمويل التعليم بالجامعات؟

٢- ما التصور المقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مصادر تمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

٢- استعراض أبرز الخبرات العالمية في تمويل التعليم بالجامعات.

٣- تقديم تصور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية النظرية:

١- تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع تمويل التعليم، والبحث عن مصادر بديلة له؛ ذلك أن البحث عن مصادر تمويل للتعليم في الجامعات الحكومية وتنميتها يعد مشكلة للعديد من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية.

٢- تأتي هذه الدراسة مواكبة للجهود المبذولة من حكومتنا الرشيدة لتطوير التعليم، وتتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في التوجه نحو تكوين وطن طموح بأن تكون الحكومة فاعلة؛ ويتم ذلك من خلال الأهداف العامة التي وضعتها وزارة التعليم، والتي منها تنويع مصادر تمويل جديدة، وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم بصفة عامة.

٣- المساهمة في إثراء المكتبة العلمية والدراسات المرتبطة بتمويل التعليم حول التصور المقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية، نظرا لأهمية وحداثة الموضوع الذي تناولته الدراسة.

٤- تعد كنشر ثقافة لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، من حيث الكشف عن بدائل جديدة، والبحث عن مصادر تمويل متنوعة للتعليم بالجامعات الحكومية.

٥- تأتي الدراسة تلبية لما اوصت به عدد من الدراسات بضرورة إيجاد بدائل وطرق تمويل بديلة للجامعات في التعليم العالي في ضوء المستجدات الحديثة.

الأهمية التطبيقية:

١- من المأمول أن تقدم نتائج هذه الدراسة تصور مقترح يمكن الإفادة منه في تمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية، بحيث تستفيد منه الجهات المسؤولة والمكلفة في وزارة التعليم بتمويل الجامعات الحكومية، وذلك بتبني التصور المقترح او الاستعانة به عند البحث عن مصادر تمويل بديلة للتعليم بالجامعات الحكومية.

٢- تمكين أصحاب القرار من القدرة على معرفة واقع تمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، ومن ثم العمل على معالجة النقص الذي تبرزه الدراسة الحالية، وقد تعد كمرجعية لهم يمكن من خلالها الاستفادة من تنوع مصادر تمويل مؤسسات التعليم بالجامعات الحكومية.

٣- تحفيز الباحثين للقيام بدراسات أخرى تساهم في البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

٤- لفت نظر القائمين على تمويل الجامعات الحكومية إلى حاجة الجامعات الحكومية الحالية لتطوير مصادر التمويل وتنويعها، والابتعاد عن التمويل التقليدي، وإيجاد مصادر تمويل جديدة قد تساهم في حل المشكلات المالية التي تواجه الجامعات الحكومية.

حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة الحالية ضمن الحدود التالية:

١- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على وضع تصور مقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية للجامعات في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا.

٢- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

١- تمويل التعليم بالجامعات: (Funding for University Education)

اصطلاحاً: هو "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض مصادر التمويل الأخرى (الهيئات والتبرعات والرسوم الطلابية والمعونات

المحلية والخارجية)، وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق، أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (البحيري، ٢٠٠٤: ٦٩).

وتعرفه الدراســة إجرائياً: بانه مجموع الموارد المالية المخصــصــة للتعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، سواءً كان من الميزانية العامة للدولة، أو من مصادر تمويل الأخرى، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم بتلك الجامعات.

الخبرات العالمية: (**Global experiences**)

تُعرفها الدراســة إجرائيا: بأنها دراســة وتحليل نظام تمويل التعليم في الجامعات في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا؛ للاســتفادة من جوانب القوة من تمويل النظام التعليمي بالجامعات في تلك الدول، والخروج بتوصـــيات قد تفيد في تمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التعليم في ضوء رؤية ٢٠٣٠

الإطـــار النظـــري:

أصبح الإنفاق على التعليم يشكل عبئًا كبيرًا على الدول عالميًا، وتواجه الحكومات مشكلة تمويل التعليم عندما تكون الموارد المتاحة لا تكفي لتمكينها من الإيفاء بمتطلبات التعليم نتيجة ارتفاع الطلب عليه الناجم عن زيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع مستوى الوعي بدور التعليم وتأثيره على مستقبل الدول والأفراد، وفي المملكة العربية السعودية تقوم الحكومة بتحمل العبء الأكبر من عملية تمويل التعليم العالي وتسعى الحكومة السعودية إلى إيجاد مصادر إضافية للتمويل (الشنيفي، ٢٠١٨).

مفهوم التمويل:

يعد التمويل أحد الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤســســـة بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها التي قامت من أجلها (التويجري وأخرون، ٢٠٢١)، وقد عرف التمويل بعددٍ من التعريفات وهي: " مجموع الموارد المرصـــودة في إطار التعليم للمؤســســات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يجب تحقيقها وفق الموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة." (الحريري، ٢٠١٣)

وقد عرف أبو شـــعيرة وغباري (٢٠١١) التمويل في قطاع التعليم بأنه كل ما يســـتطيع البلد أن يعبئه من موارد لخدمة أغراض مؤســـســـات وأجهزة والتعليم فهو توفير الكثير من الموارد الاقتصادية النقدية العينية المباشرة وغير المباشرة من أجل تيسير شؤون الجهاز التعليمي وتنفيذ مهامه وبرامجه، وبالتالي تحقيق أهدافه (ص.٢٢٦).

وعرف تمويل التعليم الجامعي بأنه مجموع الموارد المالية المخصـصـــة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض مصـــــادر التمويل الأخرى الهيئات والتبرعات والرســـوم الطلابية والمعونات المحلية والخارجية)، وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (البحيري، ٢٠٠٤، ص. ٦٩)

وإن تمويل التعليم والإنفاق عليه يعود على البلد بارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد، وبالتالي زيادة في الانتاجية. فإذن هناك علاقة بين الإنفاق على التعليم وبين مســـتوى الدخل القومي، فكلما زاد الإنفاق على التعليم ارتفع مســـتوى الدخل القومي. وللتعبير عن حجم تمويل التعليم يمكن الاعتماد على ثلاثة مؤشـرات أسـاسـية هي الإنفاق على التعليم كنسـبة من الناتج القومي الإجمالي والإنفاق على التعليم كنسـبة من ميزانية الدولة ونصـيب الفرد من الإنفاق على التعليم (عبد النبي وآخرون، ٢٠١٢م، ص. ٤٧).

تطوير نظام تمويل التعليم الجامعي:

هناك مجموعة من الأســـباب دعت إلى تطوير نظام تمويل التعليم الجامعي، منها (الغامدي، ٢٠٢٠):

١- تراجع مخصـصـات التعليم العالي أمام التزايد المضـطرد في أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي.

٢- توسع وظائف الجامعة؛ إذ إنها لم تعد تقتصر على التدريس وإجراء البحوث، بل تعدى ذلك إلى الاشتراك في تقديم الحلول والاستشارات والمساعدات، وعقد البرامج التدريبية، والمشاركة في كل ما يسهم في تحقيق التنمية وحل مشكلات المجتمع.

٣- الظروف الاقتصادية الصعبة المؤثرة التي يمر بها الاقتصاد

ويمكن أن نســـتنتج عظم التحديات الكمية والنوعية التي تواجهها الجامعات على المســـتويين المحلي والدولي الأمر الذي يحتم عليها مواكبة ومواجهة هذه التحديات لضـــمان استمرارها. ولعل القضية الأهم في ضعف كفاية التمويل هي عدم قدرة الجامعات على استخدام التمويل استخداما مناسبا؛ إذ تدل المشاهدات والدراسات على سوء استخدام الجامعات لمواردها المتاحة (عبد التواب، ٢٠٢١)

خطوات تخطيط التمويل التعليم الجامعي:

يتطلب عند التخطيط لتمويل التعليم العالي وضـــع نموذج أو مخطط هيكلي للتصـــور التي يجب أن يكون عليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل، ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات التامة، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع. (الدمخ وآخرون، ٢٠١٩)

ويذكر البابطين (٢٠١٩.) خطوات التمويل للتعليم الجامعي في النقاط الآتية:

- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل النفقات.
- تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة من عمليات التمويل.
- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق
- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي.
- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي.

واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

تشـير وثيقة سـياسـة التعليم في المملكة (١٩٧٠) في بابها الثامن تمويل التعليم في المادة (٢٢٩) إلى أن الدولة ترى الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أسـاس التنمية العامة كما أشـارت في المادة (٢٣٠) إلى أن الدولة تراعي زيادة نسبة ميزانية التعليم؛ لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة حيث تنمو هذه النسـبة مع نمو الميزانية العامة، كما تؤكد الوثيقة في بابها التاسـع (أحكام عامة) في المادة (٢٣٣) على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله فلا تتقاضـى الدولة رسـوما دراسـية على الدارسـين

مقابل تعلمهم، كما تعتمد الجامعات على الحكومة اعتمادا كليا في الحصـــول على الأموال لأنها جامعات حكومية وليست خاصة، وتؤكد المادة (٢٣٤) أيضا على أن الدولة تصرف مكافآت وقتية للطلاب في أنواع معينة من التعليم والتدريب وبنظرة ســـريعة على تطور ميزانية التعليم في المملكة تبين أن الدولة خصصت للتعليم (٦٦٦) مليون ريال من ميزانيتها عام (١٣٩٠هـ)، بنسبة ,٩% من ميزانية الدولة، ثم قفزت في عام (١٤٢٧هـــ) هذه المخصصات إلى حوالي (٧٥) مليار ريال تقريباً بنسبة ٢٠,٢% من ميزانية الدولة، وفي عام (١٤٣٤هـ) إلى (٢٠٤) مليارات ريال، وبنسبة ٢٥٪ من ميزانية الدولة، وفي عام (١٤٣٥هـــ) خصصت الدولة (٢١٠) مليارات ريال بنسبة ٢٥٪ من ميزانيتها العامة وتضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وإضافات لتكاليف بعض المشاريع القائمة لوزارة التعليم – التعليم الجامعي، وكافة الجامعات بتكاليف تقارب (١٢.٣) اثني عشر ملياراً وثلاثمئة مليون ريال لتنفيذ البنى التحتية لبعض الجامعات ومرافق ومباني بعض الكليات والتجهيزات وتأثيث بعض المرافق القائمة والجديدة. وســـيســـتمر العمل لاســـتكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكاليف تبلغ أكثر من (٥) خمســـة مليارات ريال، واعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٣) ثلاث جامعات جديدة، هي: (جامعة جدة، وجامعة بيشة، وجامعة حفر الباطن).

وقدمت الوزارة حلول مبتكرة ومتنوعة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية الســـعودية، انطلاقاً من محاور الرؤية وأهدافها، حيث قامت الجهات المســؤولة على التعليم بإصـــدار نظام جديد للجامعات السعودية أصدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٣) بتاريخ ١٤٤١/٣/١هـ والذي ســـيخلص الجامعات من كثير من الإجراءات البيروقراطية التي تكبلها من الانطلاق نحو تطوير العملية التعليمية والبحثية وتنمية مواردها المالية (هيئة الخبراء بمجلس الوزاء، ١٤٤٢). وأبرز ما جاء في هذا النظام الجديد ما يلي:

- **المادة الثامنة والأربعون:** يجوز للجامعة أن تنشئ لها – بإشراف مجلس النظارة أوقافاً يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين، ويجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكاً أو مساهما وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.

- **المادة التاسعة والأربعون تتكون إيرادات الجامعة من الآتي:**
  - الإعانة التي تخصصها الدولة لها وفق القواعد المنظمة لبرنامج تمويل الجامعات.
  - المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات والخدمات التي تقدمها.
  - التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف ربع أملاكها، واستثماراتها، وأوقافها.
  - الموارد المالية الأخرى التي يقرها مجلس الأمناء، على ألا تتعارض مع أهداف نشاط الجامعة وطبيعته وتفتح الجامعة حسابًا لها في مؤسسة النقد العربي السعودي، وتفتح حساباً خاصاً لأوقاف الجامعة، ولها ولأوقافها فتح حسابات أخرى في أي من البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة، وتودع فيها إيراداتها ويصرف من الحساب وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات.
- **المادة الخمسون للجامعة أن تتقاضى مقابلاً مالياً لتنمية إيراداتها الذاتية، ومنها ما يأتي:**
  - رسوم دراسية لبرامج الدراسات العليا، وبما لا يخل بجودة المنتج العلمي.
  - رسوم دراسية لبرامج الدبلومات والدورات التعليمية والتدريبية، وذلك وفقا للقواعد العامة التي يضعها مجلس شؤون الجامعات.
  - رسوم دراسية من الطلبة غير السعوديين، ويستثنى من ذلك المنح الدراسية المجانية وفق القواعد المنظمة لذلك.
  - مبالغ مالية مقابل القيام ببحوث علمية أو خدمات استشارية، لجهات أخرى داخلية أو خارجية، وبما لا يخل بأهداف الجامعة ورسالتها.
  - مبالغ مالية نتيجة استثمار الإيرادات المالية النقدية والعينية وتنميتها وفقا للوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة مبالغ مالية مقابل التعاقد مع الجهات الحكومية وغيرها لتأمين ما تحتاجه تلك الجهات من الكفايات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس لأداء مهمات تحدد وفقا لعقد عمل يعتمد من الجهتين.
  - بعد موافقة عضو هيئة التدريس والمجالس المختصة مع مراعاة استمرار عضو هيئة التدريس في أداء الحد الأدنى من أعماله الأكاديمية كالتدريس والإشراف العلمي وحضور المجالس العلمية.

- مبالغ مالية مقابل القيام بدراسات أو خدمات أو استشارات للجهات الحكومية وغيرها بموجب عقد يعتمد من الجهتين عند الحاجة للكفايات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس، وتدرج تلك العائدات في حساب مستقل للإنفاق منه وفقا للوائح المعتمدة من مجلس الأمناء

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الفراج (٢٠٢١) إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة للتمويل، واستخدم المنهج الوصفي المسحي وأداة الاستبانة، ووزعت على العمداء والوكلاء لجميع الكليات بجامعة شقراء، واشتملت على محورين هي: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل، وكانت النتائج أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية هي: اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية، وأن أهم الحلول للتمويل هي: تطوير النظام المالي والاداري في مؤسسات التعليم العالي واستثمار الصناديق المالية بالجامعات وترويج البحوث العلمية وتسويقها وتشجيع الابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية وتنشيط الاهتمام بالأوقاف الجامعية وإنشاء علاقات تعاونية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية وقد أوصت الدراسة بمنح الجامعات الاستقلال الإداري وتبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

وجاءت دراسة الغامدي (٢٠٢٠). لقياس درجة أهمية مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ودرجة فاعلية الآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، والاستبانة كأداة للبحث. كما تم تطبيقها على عينة من عمداء ووكلاء كليات جامعة أم القرى. وخلصت النتائج ومبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والفقرات التابعة لها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى قد جاءت ضمن مستوى مرتفع وباتجاه إيجابي في حين جاءت نتائج آليات تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ضمن مستوى متوسط وباتجاه سلبي.

لقد هدفت دراسة آل دربة والجبري (٢٠٢٠) للوصول إلى أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، وذلك من خلال استعراض بعض التجارب العربية والعالمية ذات العلاقة بطرق تمويل التعليم الجامعي للاستفادة منها في ايجاد البدائل التمويلية بما يتناسب مع خصائص المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول الموضوع، واستعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في أمريكا وكندا وهولندا ومصر ومقارنتها بالسعودية، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها تشجيع رجال الأعمال للاستثمار في التعليم، وإتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية، وتفعيل شراكة المجتمع مع الجامعات

وهدفت دراسة Alper and Gonca (٢٠١٥). لمعرفة مدى مشاركة القطاع العام أو الخاص في تمويل التعليم العالي في مجموعة من البلدان المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الاتحاد الأوروبي، وتم تحليل البيانات الإحصائية من مختلف البلدان وتحديد أوجه التباين والتشابه بينهما في مشاركة القطاع العام أو الخاص في تمويل التعليم العالي؟ وما هو الاتجاه العام في تكلفة المشاركة في التعليم العالي على مستوى العالم؟ وتحديد كل من مستويات مساهمة كل جهة في تمويل التعليم العالي؟ وكشفت الدراسة حقيقة أن المشاركين في تمويل التعليم العالي في كل بلد يختلفون عن بعضهم البعض، وأن بعض الدول لديها أنظمة تمويل متميزة في التعليم العالي. وقد تبين أن مشاركة القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكوريا أكثر أهمية من مشاركة القطاع العام، والقطاع العام أكثر هيمنة في معظم البلدان الأوروبية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في تسليطها الضوء على خبرات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وتم مقارنتها مع المملكة العربية السعودية فيما يخص

مصادر تمويل التعليم وبناء تصور مقترح لكيفية الاستفادة من هذه الخبرات الدولية، و اختلفت مع دراسة (Alper and Gonca,٢٠١٥) في تطبيقها على مجموعة من البلدان المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الاتحاد الأوروبي، وتتفق مع دراسة (الفراج، ٢٠٢١ ؛ والغامدي، ٢٠٢٠؛ وال دربة والجبري، ٢٠٢٠) بأنها استهدفت الجامعات السعودية.

وتتميّز هذه الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في: أنها الدراسة الأولى التي جمعت بين خبرات الدول الآتية: (ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) في دراسة واحدة، حيث يتضح من دراسة (آل دربة والجبري، ٢٠٢٠) أنها استفادت من خبرات أمريكا وكندا وهولندا ومصر، بينما في دراسة (Alper and Gonca,٢٠١٥). فقد استفادت من خبرات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكوريا، وبقية الدراسات السابق ذكرها لم تسفيد من خبرات الدول.

إجراءات ونتائج الدراسة:

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرّف بأنه "الدراسات التي تهتم في جمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بدراسة عدد من الأشياء أو مجموعة من الظروف والأحداث أو أي نوع آخر من الظواهر" (إبراهيم، ٢٠٠٠) وبناء على المنهج البحثي فقد جمعت المعلومات والبيانات ذات الصلة بتمويل التعليم عن موضوع البحث لاستخلاص دلالتها في تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلتها، واستناداً إلى هذه النتائج واسترشاداً بمعطيات الخلفية النظرية لموضوع البحث، فقد تم التوصل إلى التصور المقترح لتمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية وثم تحكيم هذا التصور للتأكد من أن بناءه تم على أسس علمية؛ وذلك بعرضه على عدد من المحكمين ذوي الخبرة في هذا المجال.

السؤال الأول: ما الخبرات العالمية في تمويل التعليم بالجامعات الحكومية؟

معظم دول العالم تمر بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر في تمويل التعليم الجامعي، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقي على

الحكومات في تمويل التعليم الجامعي، ومنها: مشـــاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤســـســـات الإنتاج في تمويل الجامعات، ويوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم، التي تأخذ صـــورًا متعددة؛ منها: التمويل الحكومي المركزي، والتمويل الحكومي المشـــترك بين الحكومات والأقاليم أو الولايات أو المحليات أو مشـــاركة بعض الهيئات والأفراد في تمويل التعليم. (عبد التواب، ٢٠٢١) وبذلك يشـــكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة شـــأنًا كبيرًا في خطتها التعليمية، فهو يعكس من جهة نظام التربية القائم في الدولة، كما أنه ينعكس من جهة أخرى على بنية التربية ويؤثر فيها، ويهب لها طابعا معينا، ولذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التربوية عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية ومصادر من السلطات المحلية والضـرائب الخاصـة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية النوري، ١٩٨٨، ص ٢٠٨)، وهناك خبرات عالمية في تمويل التعليم نذكر منها ما يأتي:

تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية U.S.A:

في أمريكا يرتكز تمويل التعليم العالي والجامعي على ثلاثة مصـادر تتمثل في: الحكومة الفدرالية، وتصل حصتها حوالي ١٢٪، وتكون في شكل منح أو عقود منافسة، وتسهم حكومات الولايات بحوالي ٢٧ من تكلفة التعليم العالي، بالإضـــافة إلى المصـــادر الأخرى مثل الرســـوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل. كما تقرض حكومة الولاية ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي والجامعي بها، كما تخصـص نسـبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعات لبعض الهيئات العامة بوصـفها رسـوما قومية لتمويل التعليم الجامعي على أن تسـتخدم هذه الرسـوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات وتحســـين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية (الغامدي، ٢٠٢٠). كما يدفع الطلاب رسوما دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى حيث تُحَدِّدُ كل ولاية قيمة الرســـوم الدراسـية بالتعليم الجامعي حسـب ظروفها الاقتصـادية وسـياسـتها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصـص، ويختلف متوسـط نصـيب الطلب من الرسـوم الدراسـية حسـب دخل الأسـرة والظروف

الاقتصادية للطالب وتختلف من ولاية لأخرى، بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامج القروض الطلابية بهدف مساعدة الطلاب غير القادرين على مواصلة تعليمهم مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل الى ١٠ سنوات لسداد تلك القروض وبفائدة تصل إلى ٥٪ في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية، وتتمثل أنواع البرامج الحكومية للقروض الطلابية التي تتمثل في الآتي (عبدالتواب، ٢٠٢١):

١- برنامج القروض على المستوى الفيدرالي.

٢- قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى.

٣- الفروض القومية المباشرة للطلاب.

٤- برامج الولايات للقروض

٥- المنح الطلابية التي تقدم للطلاب خلال فترة الدراسة الجامعية.

تمويل التعليم العالي في ألمانيا:

إدارة وتمويل التعليم العالي الألماني كما يذكرها النعمي (٢٠١٥) تعد مسئولية مشتركة بين الدولة (الحكومة) الاتحادية والولايات الألمانية. وقد حدد الدستور الألماني مسئولية الحكومة الاتحادية في وضع إطار عام لسياسة التعليم العالي المبادئ العامة للتعليم العالي ويترك الكل ولاية مسئولية تنفيذ هذه السياسة، وتلك المبادئ وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها، وفقا لظروفها الإقليمية وتماشيا مع المطالب والحاجات المحلية. وإن الولايات الألمانية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي الألماني وتساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء وتشييد المباني الجديدة المؤسسات العليم العالي كما تشارك الحكومة الفيدرالية الولايات بشأن المساعدات المالية التي تقدم للطلاب بالتعليم العالي وذلك بنسبة (٣٥) ٦٥٪ لكل منها على التوالي. وبالإضافة إلى مصدري تمويل التعليم العالي الألماني، فإن هناك مصدر ثالث للتمويل يتمثل فيما يمكن أن تقدمه الهيئات المعنية بتشجيع البحوث من تمويل المؤسسات التعليم العالي، ومن أبرز المؤسسات المعنية بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحوث

الألمانية، أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجري تعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات (الصناعة) والتي تعنى بتمويل المشروعات البحثية التي يضطلع بها الأساتذة بهذه المؤسسات وهذا ما يميز التعليم العالي الألماني بكونه تعليم مجاني، ومن مصـــادر تمويل الجامعات الألمانية فيما يلي (الحربي، ٢٠١٥):

- الاعتماد على السلطات المحلية وحكومات الولايات في توفير ميزانية التعليم والصرف عليه
- الضرائب العامة التي تحصلها الولايات والمدن الألمانية.
- الإعانات والمنح التي تحصـل عليها بعض الجامعات من الحكومة لتعويض العجز في ميزانيتها.
- إسهام القطاع الخاص في الدعم المالي والتدريب لجعل مخرجات الجامعات متوائمة مع ما يطلبه سوق العمل الألماني، وهو ما أدى إلى زيادة كفاءة النظام التعليمي والحصول على مخرجات ذات جودة تنافسية على مستوى العالمية وتحصـل الجامعات الألمانية على حوالي ١٧٪ من ميزانية الحكومة الفيدرالية. ويخصص الدعم الأساسي في المقام الأول لتكاليف هيئة التدريس ويستخدم الباقي في المصاريف التشغيلية والاستثمارية. كما تقوم الدولة بدعم الاستثمارات الرأسمالية لإنشاء الجامعات الحكومية، وتمويلها

وتعد الولايات الألمانية المصـدر الرئيس لتمويل مؤسـسـات التعليم الجامعي الحكومية، فالولايات هي التي تمد هذه المؤسـسـات بالتمويل اللازم حتى يتسـنى لها الاضـطلاع بالأدوار المنوطة بها، كما أن الولايات من خلال الوزارات المعنية بها هي المسـئولة بصـفة رئيسـة عن تقرير كيفية توزيع الاعتمادات المالية بشكل عادل على مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة تبعًا لاحتياجات كل مؤسسة؛ إذ تبلغ مؤسسات التعليم الجامعي سلطات الولاية باحتياجاتها المالية، لكي تـدرج ضـــمن الميزانيـة المقترحـة لوزارات الولايـة المختصـــة بـالتعليم الجـامعي (Karpen, 2020,).

وهكذا يتميز التعليم الجامعي الألماني بكونه تعليما مجانيا؛ فالطلاب الذين يتابعون دراستهم بمرحلة التعليم الجامعي بألمانيا سواء أكانوا طلابا ألمان أو أجانب فلا يدفعون أية رسوم دراسية سواء للالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي، الحضور المحاضرات أو التقدم للامتحان، ورغم ذلك يتعين على كل الطلاب دفع إسهامات زهيدة، مقابل التأمين الصحي الخاص بهم والاشتراك في الاتحادات الطلابية وكذلك مقابل الاستفادة من الخدمات الطلابية التي تقدم لهم بهذه المؤسسات، وتتضمن تلك الإسهامات البسيطة التي يدفعها الطلاب في بعض الجامعات الاستخدام المجاني الوسائل المواصلات العامة المحلية. (Jonen & Boele,2001)

كما يوجد في ألمانيا برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي العالي يسمى برنامج Bafog، ويتعامل هذا البرنامج في الكثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطلاب على أساس أنها منح، أما النسب الأخرى فيكون التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد. (الشربيني، ٢٠٠٣)

تمويل التعليم في اليابان:

في اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى، كما تؤدي أيضًا تبرعات الأفراد والهيئات دورا كبيرا في تمويل التعليم العالي والجامعي، كما تفرض في اليابان رسوم دراسية بوصفها مصدرًا من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين ٣٠% – ١٠% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي. كما تقدم أيضا قروضا طلابية بعد أن قامت بفرض رسوم دراسية على الطلاب، كنظام لزيادة تمويل التعليم الجامعي، وكذلك نظام القروض الطلابية، والتي تعتمد على منح الطلبة قروضًا، ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم وبعد حصولهم على دخل، واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد والهدف الرئيس من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي. (الشنيفي، ٢٠١٨)

جـــــدول (١)

مقارنة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وأمريكا واليابان وألمانيا:

عناصر المقارنة	السعودية	أمريكا	اليابان	ألمانيا
مصدر التعليم	مجاني في التعليم الجامعي	مشترك في الجامعات الحكومية	مشترك في الجامعات الحكومية	مشترك في الجامعات الحكومية
نسبة الانفاق على التعليم	١٥٪	٤,٩٩٪	٣,٤٧٪	٥,١٤٪
مصادر التمويل الحكومي	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والسلطات المحلية	تمويل نسبي من الدولة	الحكومة الفيدرالية والسلطات المحلية وحكومات الولايات
مصادر التمويل الأخرى	الاستشارات والتعليم والتدريب المستمر بيوت الخبرة والخصخصة وصندوق التعليم والصناديق الجامعية والكراسي البحثية	المنح والقروض والاوقاف والخصخصة والهبات والتبرعات والاستشارات والاستثمارات وعقود البحث العلمي والتدريب والكراسي البحثية والرسوم الدراسية	المنح والقروض، والاوقاف، والرسوم الدراسية، والشراكات والخصخصة والمستشفيات الجامعية، والرسوم الدراسية والصناديق الخارجية والتنافسية وبراءات الاختراع	الضرائب، و الإعانات والمنح، القطاع الخاص، عم الاستثمارات، والشراكة بين المقاطعات ووزارة التربية والتعليم الفيدرالية، الشراكة مع جمعيات البحوث كجمعية البحوث الألمانية وتعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات التي تعنى بتمويل المشروعات البحثية.

(العتيبي، ٢٠١٨، العقيلي والقحطاني، ٢٠١٩)

عناصر المقارنة	السعودية	أمريكا	اليابان	ألمانيا
الاستفادة من خبرات الدول	يمكن للجامعات السعودية الاستفادة من تجارب الجامعات العالمية موضع الدراسة من خلال فتح المجال أمام الأوقاف وتشجيع الهبات والتبرعات، وتقديم الاستشارات والاستثمارات، عقود البحث العلمي الدخول في شراكات - وسيتم تفصيل ذلك في التصور المقترح-			
تعقيب حول المقارنة	تختلف المملكة العربية السعودية عن بقية الدول في أنها مجانية التعليم في الجامعات، وتعدّ الأكثر إنفاقًا على التعليم، وتميزت ألمانيا عن بقية الدول في تركيزها بشكل كبير على البحوث العلمية وشراكاتها مع جمعيات تعنى في البحوث، وتميّزت اليابان في مصادر تمويلها على براءات الاختراع التي لم تركز عليها بشكل كبير بقية الدول، واشتركت الدول الثلاثة (السعودية واليابان وأمريكا) في خصخصة التعليم بينما لم يُذكر ذلك في دولة ألمانيا.			

السؤال الثاني: ما التصور المقترح لتمويل التعليم بالجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

تعتبر قضية تمويل الجامعات من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دوما بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم العالي، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، وهنا تبرز أهمية بناء التصور المقترح للدراسة الحالية في كونها قضية مهمة وأساسية لتوفير وتطوير التعليم من خلال المعلومات التي توفرها للجهات المختصة والتي تعمل على تحفيز القيادة السياسية والقائمين على التعليم العالي على تبنى سياسات تمويلية متنوعة وعدم الاعتماد فقط على التمويل الحكومي. (الفراج، ٢٠٢١) فجاءت محاور التصور المقترح لتمويل التعليم في ضوء خبرات الدول المتقدمة على النحو الآتي:

فلسفة التصور المقترح:

بدأ الاهتمام بالتعليم العالي بتخصص جزء من الميزانية للتعليم كان في أغلب السنوات يمثل الجزء الأكبر من ميزانية الدولة حتى وصل في بعض السنوات إلى نسبة ٢٦٪ من ميزانية الدولة و وفي عام ٢٠٢٣ م بلغت ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية (١٨٩) مليار ريال

لتمثل ما نسبته (١٦,٩٦ %)، وفي ضوء كفاءة الإنفاق التي تضمن مدخلات منتظمة وعمليات ذات أســـاليب عالية ومخرجات ذات جودة وكفاءة عالية، بلغت ميزانية التعليم في المملكة العربية الســـعودية (البدراني، ٢٠٢٣) وقد أدركت الجهات المشـــرفة على الجامعات في المملكة العربية الســعودية أهمية دعم الجامعات مادياً فعملت على تخصـيص ميزانيات للجامعات تتزايد سـنوياً (وزارة التعليم، ١٤٣٨هـــ). ويورد الشنيفي (٢٠١٨) في دراسته أن في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تعاني منها المملكة في الوقت الحاضـــر ، فإنه لا يمكن الاســـتمرار في نمط التمويل ذاته، واعتماد تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السـعودية على الحكومة كمصـدر أسـاس والبدائل الأخرى كمصـدر ثانوي بنسـبة ضـئيلة، لذا فإن اعتماد الجامعات السـعودية الحكومية في تسـيير برامجها وتنفيذ خططها على رعاية الدولة وتمويله لها يحتاج إلى إعادة النظر في ذلك، خاصـــة عندما نجد التوجه الآن للدولة هو ترشـيد الإنفاق في مجالات عدة ومنها مجال دعم الجامعات لذا فان قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه مسيري التعليم الجامعي بالمملكة العربية السـعودية لأن تمويل الإنفاق على التعليم الجامعي أصـبح يشـكل عبئا كبيرًا وضـغطاً على الميزانية العامة للدولة وهذا ما تنادي به رؤية المملكة العربية السـعودية ٢٠٣٠ من تنويع مصـادر تمويل التعليم الجامعي وإدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.

كما أن حكومة المملكة العربية السعودية تسعى لتحويل اقتصادها من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى اقتصـــاد يعتمد على العقول والمهارة، والاعتماد على المصـــادر الآمنة والموثوقة والبرامج والمشـاريع المعززة للفرص الاسـتثمارية والمولدة للفرص الوظيفية. لذلك فإنها وضـعت مبدأ في رؤيتها ٢٠٣٠ يهدف إلى ترشـــيد الإنفاق، وخلق البدائل في تمويل التعليم من خلال برامج الخصخصة العامة دون التأثير في جودة التعليم وغيرها من البرامج (عبدالتواب، ٢٠٢١).

مبـررات التصـور المقتـرح:

يقوم هذا التصور على عدد من المبررات أهمها ما يلي:

١- النتائج التي أسفرت عنها الدراسات الميدانية السابقة التي بينت أن الجامعات السعودية لا زالت بحاجة إلى تمويلٍ لتعليمها، وتوصيات العديد من الدراسات السابقة على ضرورة تمويل الجامعات.

٢- تحمل الحكومة بالمملكة العربية السعودية عبء تمويل التعليم بجميع مستوياته بما في ذلك التعليم العالي لذلك فإن لزامًا على الجامعات أن تبحث عن مصادر تمويلية أخرى.

٣- التغيرات التي تشهدها السعودية وأنظمتها لتأهل الجامعات للدور الريادي المطلوب منها، و الوصول بها إلى أبعد مرحلة من التقدم، خاصة أن دور الجامعات اليوم ليس كما كان بالأمس، فهي لم تعد أماكن لتلقي المعارف، ومنح الشهادات الجامعية، وإنما أصبحت منارات علم قائمة بذاتها، وذكرت (العتيبي، ٢٠٢٢) أن من أهم تلك التغيرات سعي السعودية لاستقلالية بعض الجامعات وخاصة الاستقلالية المالية تحت نظام الجامعات الجديد، التي تدفع الجامعة لتنمية مواردها المالية، بما تملك من أبحاث وخبرات وأفكار وأوقاف جامعية، تؤهلها لتوظيف إمكاناتها بالطريقة الصحيحة، لتأمين الموارد الكافية لمواصلة، رسالتها، وعدم الاعتماد على الدعم الحكومي، وعند تحقق ذلك للجامعات السعودية، علينا أن ننتظر منها الكثير من الأفكار والمبادرات ولكن هذه الاستقلالية ستكون منضبطة، وتتوافق مع سياسة الدولة.

٤- الاستقلال من النواحي المالية والإدارية؛ حيث أن هناك مجالس خاصة للجامعة يتولى الإشراف عليها من كافة النواحي، ويتم تحديد ميزانية الجامعة بناء على قسمين الأول يتم تخصيصه من قبل الحكومة، والقسم الآخر يتم تخصيصه من الموارد الذاتية للجامعة التي تعتمدها كل جامعة (مرسوم ملكي م /٢٧ بتاريخ ١٤٤١/٠٣/٠٢هـ).

٥- سيدفع تمويل التعليم في الجامعات السعودية إلى تنافس إيجابي فيما بينها لتجديد العملية التعليمية وتطوير البرامج ومواكبة احتياجات سوق العمل.

أهـداف التصـور المقـترح:

١- العمل على تحقيق رؤية المملكة العربية الســعودية ٢٠٣٠ التي أكدت على ضـــرورة التوازن المالي واستثمار الأصـول المملوكة للدولة باحترافية وشـفافية وتحقيق مؤشـرات أداء عالية في الأداء.

٢- تغيير نظرة المجتمع للجامعات بحيث تكون جامعات إنتاجية تستطيع أن توفر احتياجها المالي من خلال استثمار إمكاناتها البشرية والمادية والعينية.

٣- مواكبة التغيرات والتحولات العالمية في تمويل التعليم الجامعي.

٤- العمل على إيجاد بدائل تمويلية مستمرة للجامعات في المملكة العربية السعودية.

٥- تقليل نسبة اعتماد الجامعات السعودية على التمويل الحكومي نظراً للتغيرات الاقتصادية العالمية.

٦- تخفف العبء على ميزانية الدولة من خلال تقليل الدعم الحكومي للجامعات.

٧- إخراج الجامعات من عزلتها وفتح أبوابها للاســـتثمار وعقد شـــراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع بمختلف أنواعها ومنح الكليات صلاحيات في ذلك.

مـــراحـــل تطبيـــق التصـــور المقـــترح:

يتبع تطبيق التصور المقترح في تنويع مصادر تمويل التعليم بالجامعات السعودية ثلاث مراحل، حيث تنفرد كل مرحلة بآليات إجرائية تتكامل فيما بينها:

مـرحلـة التهيئـــة والاعـــداد:

- نشر ثقافة التكامل بين الدعم الحكومي ودعم القطاع الخاص، ونشر ثقافة المشاركة في تكاليف التعليم.
- مسح احتياجات الجامعات من الموارد المطلوبة.
- تحديد أصـحاب المصـلحة والمعنيون (مكتب تحقيق الرؤية الشـركاء القطاع الخاص، والبنوك المحلية، وهيئة تقويم التعليم وغيرهم).

مـرحلـة تشخيـص الـواقـع والتخطيـط:

- تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتشخيص الوضع الراهن لإمكانية تنويع مصادر تمويل التعليم لجامعات السعودية باستخدام تحليل سوات (SOWT)، وذلك بتحديد جوانب القوة والتي يمكن لمتخذي القرار تعزيزها، ونقاط الضعف التي يمكنهم معالجتها أو التغلب عليها، وتحديد أبرز الفرص في البيئة الخارجية والتي يمكن لأصحاب المصلحة استثمارها في تنويع مصادر التمويل والتهديدات التي ينبغي الحد من آثارها.
- اختيار أفضل القيادات الأكاديمية لإدارة موارد الجامعات والعمل على تطويرها، وتنويع مصادرها، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجامعات السعودية، ويقلل من معدلات الهدر التربوي
- الاستفادة من الخبرات العالمية لتمويل التعليم في الجامعات السعودية وقد اختيرت الخبرات العالمية بناء على أوجه التشابه مع المملكة العربية السعودية في إدارة نظام التعليم.

مرحلة التنفيذ:

- توعية رجال الأعمال وأفراد المجتمع بأهمية دور الجامعات في تطور البلاد وتقدمها، وتدشين برامج واسعة لجمع الهبات للجامعات الحكومية في المملكة؛ لشراء أصول وقفية تضمن عوائد سنوية للجامعات مثل ما هو معمول فيه في جامعات الولايات المتحدة.
- توضع حسابات ومنصات تبرع للجامعات الحكومية والتشجيع على دعم الجامعات ماديا، ومن أهم الفئات التي تدعم وتتبرع للجامعات الأمريكية هي فئة الخريجين لذلك على الجامعات إقامة علاقات إيجابية مع الخريجين والتواصل الفعال معهم وتقديم بعض الخدمات لهم بعد التخرج مثل عضوية المكتبات الجامعية.
- توسيع الشراكات والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، ويمكن للجامعات السعودية الحكومية توفير الكثير من الخدمات الاستشارية والبحثية والتعليمية والتدريبية وذلك نظرًا على ما تحتويه الجامعات من خبراء وعلماء في شتى المجالات.
- الاستفادة من بعض المرافق الجامعية وتأجيرها لمؤسسات القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال يوجد في بعض الجامعات العديد من المباني غير المستخدمة أو بعض قاعات الاجتماعات التي لا تستخدم باستمرار ويمكن تأجيرها والاستفادة من عوائدها

- توفير بدائل غير تقليدية لتمويل أنشطتها وبرامجها وخططها الإستراتيجية كما في الدول السابق ذكرها. ومن أبرز هذه البدائل ما يلي:

١- التوسع في إنشاء كراسي البحث العلمي، وتوجيه إيراداتها لتحفيز الباحثين من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة للقيام بالبحوث.

٢- تقديم القروض الدراسية الميسرة لطلبة الجامعة، على أن تستقطع من رواتبهم بعد تخرجهم.

٣- تسويق أنشطة وبرامج الجامعة إعلاميا بما يسهم في توفير عقود لرعايتها من قبل المؤسسات الصناعية والتجارية والتعليمية التابعة للقطاعين الحكومي والخاص.

٤- ترسيخ مبادئ وثقافة الرقابة والمحاسبية بما يسهم في حسن استثمار موارد الجامعة، وتنميتها، والمحافظة عليها، وتقليل معدلات الهدر التربوي

متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

١- عقد الدراسات والندوات والمؤتمرات لدراسة احتياج سوق العمل من القوى العاملة خلال الفترة المستقبلية القادمة.

٢- الاستفادة من الخبرات العالمية والممارسات المعاصرة لزيادة تنويع مصادر تمويل التعليم.

٣- تبني فلسفة الحوافز المعنوية المشجعة للتبرع لصالح المؤسسات التعليمية.

٤- تفعيل دور المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع، وعقد شراكات علمية مع مراكز البحوث.

التحديات العقبات (التي تواجه تنفيذ التصور المقترح):

١- رغبة المجتمع في مجانية التعليم.

٢- ضعف دور وسائل الإعلام في نشر الوعي بخصوص ضرورة تنويع مصادر التمويل للجامعات.

٣- اتساع المساحة الجغرافية للمملكة وزيادة الطلب على التعليم.

٤- ضعف تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم.

التـــوصيـــات:

توصـــي الدراســـة الحالية بتبني التصـــور المقترح لتمويل الجامعات في المملكة العربية السـعودية، وتوفير ما يلزم من الإمكانيات والتواصـل مع الخبراء المختصـين في تمويل التعليم؛ لتفادي التحديات التي قد تطرأ على مطبقين التصور المقترح.

الـدراسـات المقـترحـــــة:

١- تمويل التعليم في ضـوء التوجه التسـويقي في الجامعات السـعودية في المملكة العربية السعودية.

٢- مقارنة بين تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية والدول العالمية المقدمة.

٣- تمويل تعليم الجامعات في المملكة العربية السـعودية في ضـوء الخبرات الدولية، غير الخبرات التي تم تناولها في هذه الدراسة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أبو شعيرة، خالد محمد وغباري، ثائر أحمد (٢٠١١م). اقتصاديات التربية والتعليم: رؤية معاصرة. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

إبراهيم، مروان عبدالمجيد (٢٠٠٠) أسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية. مؤسسة الوراق.

آل درية عبد الله بن علي الجبري، يحيى عبد الله (٢٠٢٠) بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية مجلة شباب الباحثين في العلوم التربية (٥) جامعة سوهاج، كلية التربية: ١٧٩١-١٨١٠.

أنيس، إبراهيم، منتصر، عبد الحليم، الصوالحي، عطية، واحمد، محمد خلف الله. (٢٠٠٤). *المعجم الوسيط* (ط. ٤). دار مكتبة الشروق الدولية بمجمع اللغة العربية.

البابطين، اماني احمد. (٢٠١٩). *تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة الامريكية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة. ٨*(٩)، ٥٥-٦٩.

البحيري، السيد محمود. (٢٠٠٤). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء التغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة [رسالة دكتوراة، كلية التربية بجامعة الأزهر]. دار المنظومة.

البشر، سعود غسان. (٢٠٢٣). *آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة. مجلة العلوم التربوية والانسانية.* (٢٨)، ١-١٤.

الجهني، فيصل عياد. (٢٠٢٢). *تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م: دراسة تحليلية. مجلة التربية بجامعة الازهر. ٣* (١٩٣)، ٦٢٦-٦٤٢.

الحربي، امل عبد الرحمن. (٢٠١٧). *تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. مجلة العلوم التربوية. ٢* (١)، ٥٨-٨٧.

الحربي، محمد محمد. (٢٠١٥) بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية مج ٢٦، ع ١٠٦. ١٤١-١٧٢.

الحريري، رافدة. (٢٠١٣م). اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع

حميد، أحمد عثمان حميد. (١٩٩٣). *أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار*. دار النهضة العربية بالقاهرة.

الخليوي، ابرار عبدالجبار، والعريفي، أحلام عبدالرحمن، والسالم، جنان عبدالله، والتويجري، فاطمة عبدالعزيز. (٢٠٢٠). *بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية بجامعة سوهاج*. ١ (٨)، ٨٤-١٢٤.

الدمخ، أمينة حمد، البارقي، مصلحة بنت حسين، والمهيدلي، سامية تراحيب بين. (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ .*دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (١١٠)*، ٢٣-٤٢.

الدهمش، خالد محمد. (٢٠٢٢). *تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية (٢٠٣٠). مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، (٢٦)*، ٥١-٩٤.

السهلاوي، عبد الله عبد العزيز. (٢٠٠٠). *الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت*. ١٤(٥٦)، ١٠٥-١٥١.

الشنيفي، علي عبدالله. (٢٠١٨). *البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية*. ٢ (١٠)، ٧٠-٩٠.

صائغ، عبدالرحمن احمد. (٢٠٠٠، يوليو، ٣١). *تمويل التعليم العالي الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة* [*عرض ورقة*]. المؤتمر العلمي لمجلس اتحاد الجامعات العربية، التعليم العالي، لبنان.

عبد التواب، محمد محمد (٢٠٢١). آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وفي ضوء الممارسات العالمية. *مجلة بحوث التعليم والأبتكار*، ١ (٣)، ١-٢٣.

عبد الجواد، رانيا محمد، ومبروك، شيرين حسن. (٢٠٢٢). *وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث.* ١٠ (٢)، ١١٨-١٢٨.

عبدالنبي، سعاد بسيوني وحنفي، محمد طه ورشاد عبد الناصر محمد و نصر، أماني محمد (٢٠١٢م). التربية المقارنة ونظم التعليم الرياض: مكتبة الرشد ناشرون

العتيبي، حسناء بلج. (٢٠١٨). *تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- استراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية.* ٢ (٢٥)، ١-٣١.

العتيبي، منيرة بنت نايف بن ناصر. (٢٠٢٢). استقلالية الجامعات الناشئة في ضوء النظام الجديد للجامعات في المملكة العربية السعودية. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية*، ع١٢، ١٤٩ ٢٠٦.

عقبة، محمد محمد عبد الوهاب. (٢٠٢١). *اليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وفي ضوء الممارسات العالمية. مجلة بحوث التعليم والابتكار بجامعة عين شمس.* ٣ (٣)، ١-٢٣.

العقيلي، عليا بنت علي بن محمد، والقحطاني، منيرة بنت عبدالله. (٢٠١٩). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة .*مجلة العلوم التربوية والنفسية*، ٣ (١٧)، ٣٠-٥١.

الفراج، لولوة بنت صالح إبراهيم. (٢٠٢١). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول: جامعة شقراء أنموذجاً .*شؤون اجتماعية، ٣٨(١٥٠)*، ١٢٩-١٥٨.

المالكي، عبدالله بن محمد. (٢٠١٣). *بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي.* ١٠ (٢)، ١١٣-١٤٨.

النعمي، عبد الرزاق محمد (٢٠١٥): الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العالي، مجلة جامعة الزيتونة، ع١٣، ليبيا.

النوري، عبد الغني (١٩٨٨) " اتجاهات جديدة في اقتصـــاديات التعليم في البلاد العربية "، استراتيجية إصلاح التربية العربية، دار الثقافة، قطر.

وزارة التعليم (١٩٧٠). وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الرياض: وزارة التعليم.

البدراني، بدر ســالم (٢٠٢٣) ميزانية التعليم في المملكة العربية الســعودية (١٩٥٢ – ٢٠٢٤) مجلة أفاق، لجامعة الملك سعود.

ثانياً: المراجع الأجنبيـة

Abdul Jawad, Rania Muhammad, and Mabrouk, Sherine Hassan. (2022). Innovative means of financing university education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of international experiences. (in Arabic) Palestine Technical University Journal for Research. 10(2), 118-128.

Abdul Nabi, Sa'ad Basyouni and Hanfy, Muhammad Taha and Rashad Abdul Nasser Muhammad and Nasr, Amani Muhammad (2012). Comparative Education and Education Systems Riyadh: Al-Rushd Library Publishers (in Arabic).

Abdul Tawab, Muhammad Muhammad (2021). Proposed mechanisms to diversify sources of funding for public university education in the Kingdom of Saudi Arabia according to Vision 2030 and in light of global practices. (in Arabic) Journal of Education and Innovation Research, 1(3), 1-23.

Abu Shaira, Khaled Mohammed and Ghubari, Thaer Ahmed (2011). Economics of Education: A Contemporary Vision. Amman: Arab Community Library for Publishing and Distribution. (in Arabic).

Al-Aqili, Alia bint Ali bin Muhammad, and Al-Qahtani, Munira bint Abdullah. (2019). Higher and vocational education and its financing in Germany and the Kingdom of Saudi Arabia: A comparative study. (in Arabic) Journal of Educational and Psychological Sciences,.*17*(3), 30 51-

Al-Babtain, Amani Ahmed. (2019). Diversifying the sources of the education financing system in the Kingdom of Saudi Arabia to keep pace with the aspirations of Vision 2030 in light of the American experience. (in Arabic) International Specialized Journal of Education. 8(9), 55-69.

Al-Badrani, Badr Salem (2023) Education Budget in the Kingdom of Saudi Arabia (1952-2024) Afaq Magazine, King Saud University. (in Arabic).

Al-Bashar, Saud Ghassan. (2023). Mechanisms for financing public universities in the Kingdom of Saudi Arabia in light of similar universities in the United States. (in Arabic) Journal of Educational and Human Sciences. (28), 1-14.

Al-Buhairi, Sayed Mahmoud. (2004). Financing university education in Egypt in light of contemporary global changes and trends [PhD thesis, Faculty of Education, Al-Azhar University]. Dar Al-Manzomah. (in Arabic).

Al-Dahmash, Khaled Muhammad. (2022). A proposed vision for financing university education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision (2030). (in Arabic) Adult Education Center, Ain Shams University. (26), 51-94.

Al-Damkh, Amina Hamad, Al-Barqi, Maslahah Bint Hussein, and Al-Mahidli, Samia Tarahib Bin. (2019). A proposed vision for developing the education financing system in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision 2030. (in Arabic) Arab Studies in Education and Psychology, No. 110, 23 42-

Al-Duryah Abdullah bin Ali Al-Jabri, Yahya Abdullah (2020) Alternatives to Financing University Education in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of Some Global Experiences. (in Arabic) Journal of Young Researchers in Educational Sciences (5) Sohag University, Faculty of Education: 1791-1810.

Al-Faraj, Lulwa bint Saleh Ibrahim. (2021). Financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia: Challenges and solutions: Shaqra University as a model. (in Arabic) Social Affairs,. *38*(150)., 129- 158.

Al-Harbi, Amal Abdulrahman. (2017). Financing Education in the Kingdom of Saudi Arabia: Challenges and Alternatives. (in Arabic) Journal of Educational Sciences. 2(1), 58-87.

Al-Harbi, Mohammed Mohammed. (2015) Proposed Alternatives for Financing Education in Public Universities in the Kingdom of Saudi Arabia,. *26*(106), 141-172. (in Arabic)

Al-Hariri, Rafidah. (2013). Economics and Planning of Education in Light of Total Quality Management. Amman: Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Al-Jahni, Faisal Ayyad. (2022). Diversifying sources of education funding in light of the directions of the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030: An analytical study. (in Arabic) Journal of Education, Al-Azhar University. 3(193), 626-642.

Al-Khalawi, Ebrar Abdul-Jabbar, Al-Arifi, Ahlam Abdul-Rahman, Al-Salem, Janan Abdullah, and Al-Tuwaijri, Fatima Abdulaziz. (2020). Proposed alternatives for financing public education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the experiences of some developed countries. (in Arabic) Journal of Young Researchers in Educational Sciences, Sohag University. 1(8), 84-124.

Al-Maliki, Abdullah bin Muhammad. (2013). Alternatives to financing government higher education in the Kingdom of Saudi Arabia. (in Arabic) Saudi Journal of Higher Education. 10(2), 113-148.

Al-Nouri, Abdul Ghani (1988). New trends in the economics of education in Arab countries. (in Arabic) Arab Education Reform Strategy, Dar Al-Thaqafa, Qatar.

Al-Nuaimi, Abdul Razzaq Muhammad (2015): Contemporary trends in financing higher education. (in Arabic) Journal of Al-Zaytouna University, (13), Libya.

Al-Otaibi, Hasnaa Balj. (2018). Experiences of some developed countries (America - Britain - Japan - Australia) in financing higher education and ways to benefit from them. (in Arabic) Journal of Educational and Psychological Sciences. 2(25), 1-31.

Al-Otaibi, Munira bint Nayef bin Nasser. (2022). The independence of emerging universities in light of the new university system in the Kingdom of Saudi Arabia. (in Arabic) Journal of the Islamic University for Educational and Social Sciences, (12), 149 206-

Alper Goksu a & Gonca Gungor Goksub (2015). A Comparative Analysis of Higher Education Financing in Different Countries. Procedia Economics and Finance 26 (2015) 1152 - 1158.

Al-Sahlawi, Abdullah Abdul Aziz. (2000). Trends in Higher Education Spending and the Needed Dialogue. (in Arabic) Academic Publication Council, Kuwait University. 14(56), 105-151.

Al-Shanaifi, Ali Abdullah. (2018). Proposed alternatives for financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the experiences of some developed countries. (in Arabic) Journal of Educational and Psychological Sciences. 2(10), 70-90.

Anis, Ibrahim, Montaser, Abdel-Halim, Al-Sawalihi, Attia, and Ahmed, Muhammad Khalaf Allah. (2004). The Intermediate Dictionary (4th ed.). Dar Al-Shorouk International Library, Arabic Language Academy. (in Arabic).

Aqaba, Muhammad Muhammad Abdul-Wahhab. (2021). Proposed mechanisms for diversifying sources of funding for government university education in the Kingdom of Saudi Arabia according to Vision 2030 and in light of global practices. Journal of Education and Innovation Research at Ain Shams University. 3(3), 1-23.

Cabinet Experts Authority (2021) Universities System (https://cutt.us/oAPxo).

Hamid, Ahmed Othman Hamid. (1993). Fundamentals of Administrative Financing and Investment Decision Making. Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo. (in Arabic).

Ibrahim, Marwan Abdel Majeed (2000) Foundations of Scientific Research for Preparing University Theses. Al-Warraq Foundation. (in Arabic).

Jonen, G., & Boele, K. (2001). The Education System in the Federal Republic of Germany 2000. German EURYDICE Unit, Bonn.

Karpen, U. (2002). Organization and procedures for funding higher education in the federal repurlic of Germany. Higher Education in Europe, 10(1), 114-123.

Ministry of Education (1970). Education Policy Document in the Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh: Ministry of Education. (in Arabic).

Ministry of Education. (2024). Public Universities. Ministry of Education

Open Data Platform. (2024). Ministry of Education Dataset. https://moe.gov.sa/ar/education/highereducation/Pages/UniversitiesList.aspx

Sayegh, Abdulrahman Ahmed. (2000, July, 31). Financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia: Dimensions of the issue and some possible alternatives (in Arabic) [Paper presentation]. Scientific Conference of the Council of the Association of Arab Universities, Higher Education, Lebanon.

ثانياً: المراجع الالكترونية **References**:

وزارة التعليم. (٢٠٢٤). *الجامعات الحكومية*. وزارة التعليم.

https://moe.gov.sa/ar/education/highereducation/Pages/UniversitiesList.aspx

منصة البيانات المفتوحة. (٢٠٢٤). *مجموعة البيانات بوزارة التعليم*.

https://od.data.gov.sa/Data/ar/dataset?organization=ministry_of_education

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (٢٠٢١) نظام الجامعات (https://cutt.us/oAPxo).